

شركة بلتون المالية القابضة

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة بلتون المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة بلتون المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وأنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة بلتون المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أداءها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٩ مارس ٢٠١٧

كامل مجدى صالح

س.م.م رقم ٨٥١٠

سجل مراقبي حسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٦٩"

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة بلتون المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

إضافة أحكام الإفصاح رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

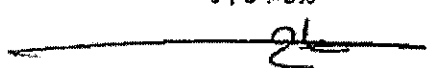
قائمة الجرد المظهر المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١ يناير ٢٠١٥
	جولة مصري	جولة مصري	جولة مصري
	المعدل	المعدل	المعدل
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
(٦)	٢ ٥٩٩ ١٨٤	١ ٣٦٥ ٢٩٢	٥٧٧ ٨١٤
(٧)	٥ ٨١١ ٨٩٩	-	-
(٨)	١٨٩ ٠٨٧ ٩٣٢	١٩٠ ٣٤٠ ٤٣٢	١١٦ ٧١٩ ٤٧٨
(٩)	٥ ٩٣٥ ٤١٢	٣ ١٨٠ ٢٠٢	٤ ١٠٠ ٠٢١
	٢٨ ٨٥٠	٢٨ ٨٥٠	٢٨ ٨٥٠
(١٠)	٢٦ ٢١٨ ٩٤٢	٤ ٢١٨ ٩٤٢	١٥ ١٥٦ ٩١٢
	٢٢٩ ٦٨٢ ٢٢٠	١٩٩ ٢٨٢ ٧٧١	١٣٧ ٤٤٢ ٠٧٥
الأصول المتداولة			
	١٥ ٩١٥	٢١ ٥٥٧	٢٧ ٢٣٦
(١١)	٢ ٧٠٣ ٢٩١	٢ ١٨٥ ٨٥٥	١٨٦ ٨٧٠
(١٢)	٥١٤ ٦٦١ ٠٣٢	٧٦ ٠٨٤ ٨٢٦	٦٤ ٠٣٨ ٧٩٤
(١٣)	-	-	٤ ٢١٨ ٩٩٢
(١٤)	٦٦ ٢٥٥ ٠٠٧	٢٠ ١١٠ ٣٤٦	٢٥ ٢٥٢
(١٥)	٤ ٥٥٨ ٩٩٢	٧٢ ١٩٢ ١٠٤	٧٠٧ ٩٠٤
	٥٨٩ ٦١٤ ٢٣٨	١٨٠ ٥٩٤ ٧٠٣	٧٠ ٠٦٧ ٥٤٨
	٨٢٨ ٨٩٦ ٥٥٨	٣٧٩ ٩٧٨ ٤٧٤	٢٠٧ ٥١٠ ٦٢٣
حقوق الملكية والإلتزامات			
حقوق الملكية			
(١٥)	٢٣٨ ٠٧١ ٩٥٨	٢٢٥ ٤٨٢ ٥١٦	٨٢ ٦٥٨ ٧٣٠
(١٦)	٢١ ٠٣٢ ٢٠٤	٢٠ ٨٠٢ ٢٨٣	٢٠ ٨٠٢ ٢٨٣
	١ ٤٢٦ ٦٠٢	(١ ١١٩ ٢٠٧)	-
	١٢٢ ٥٠٠	١٢٢ ٥٠٠	-
	٤٤ ٢٩٧ ٢٨٣	١٦ ٢٨٥ ٩٩٨	٥٧ ٦٥٨ ٤٩١
	٤٠٥ ٠٢١ ٠٤٧	٣٦٤ ١٧٦ ١٧٠	١٤٢ ١١٦ ٥٠٤
الإلتزامات غير المتداولة			
(٢٤)	١٠ ٧٧٦ ٢٣٢	٩١٢ ٠٢٢	-
	١٠ ٧٧٦ ٢٣٢	٩١٢ ٠٢٢	-
الإلتزامات المتداولة			
(١٧)	٢١٨ ٨٢٠ ٠٠٠	-	-
(١٨)	٢ ٠٠٠ ٤١١	٢ ٠٠٠ ٤١١	٢ ٠٠٠ ٤١١
(٢٠)	٨ ٣٩٧ ١٥٥	١ ٠١٥ ٤٥٧	٢٩ ٦٥٤ ٢١٦
(٢٢)	٢ ٣٤١ ٥٨١	٢ ٣٧١ ٥٥٨	٢ ٤٢ ١٨٧
	-	١ ٨٤٤	٦٤٦ ٧٠٤
	٤١٢ ٥٩٩ ١١٨	١٤ ٢٨٩ ٢٧٠	٤٥ ٣٤٤ ١١٩
	٨٢٨ ٨٩٦ ٥٥٨	٣٧٩ ٩٧٨ ٤٧٤	٢٠٧ ٥١٠ ٦٢٣

- الإيضاحات المرفقة تبين جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي




الرئيس مراقب الحسابات مرقى ١١١

شركة بلتون المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وإلاحته للتدفئة

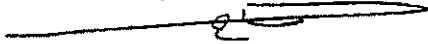
قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
المعطى			
			<u>الأنشطة المستمرة</u>
			<u>إيرادات وأرباح</u>
			أرباح إدارة محافظ وصناديق الإستثمار
			إيرادات توزيعات أرباح
			إيرادات أصول مالية
			أرباح فريق تقييم عملات أجنبية
			إيرادات أخرى
٣١٣ ٢٩٧	٣٠٨ ٢٢٩		
-	١٥٦ ٢٩١		
٤ ٩٨٨ ٨٦٧	١١ ٧١٥ ١٠٤	(٢٣)	
٥ ٣٨٨ ٣٩٨	٥١ ٧٥٥ ٢٧٠		
٩٥٠ ٢٥٤	٣٣ ٤٥٧		
<u>١١ ٧٢٠ ٨١٦</u>	<u>٦٣ ٩٦٨ ٣٥١</u>		
			<u>مصروفات وخسائر</u>
			<u>مصروفات نشاط</u>
			أجور ومزونات وما لم يحكمها
			إهلاك أصول ثابتة
			خسائر بيع استثمارات في شركات تابعة
			صافي أرباح العلم قبل الضريبة
			الضريبة المؤجلة
			ضريبة الدخل الجارية
			صافي أرباح العلم بعد الضريبة
			نصيب السهم من صافي أرباح العلم
(٢ ٦٠٤ ١٦٦)	(٦ ٧٤١ ٣٧٥)		
(١ ٨٩٨ ٩٤٣)	(٧ ٨١٠ ٧٧٧)		
(١ ٨٩ ٩٩٧)	(٥٣٥ ٠٤٨)	(٦)	
(٩٢٠ ٥٧١)	-		
<u>٦ ١٠٧ ١٣٩</u>	<u>٤٨ ٨٨١ ١٥١</u>		
(٩١٣ ٠٣٣)	(٩ ٣٦٣ ٣٣٠)	(٢٤)	
(٥٩٦ ٧٥٨)	(١ ٧٢٨ ٢٥٣)	(٢٥)	
<u>٤ ٥٩٧ ٣٤٨</u>	<u>٣٧ ٧٨٩ ٥٦٨</u>		
<u>١٠,٠٥٢</u>	<u>٠,٢٢</u>	(٢٦)	

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي



شركة بنون المالية للائحة

شركة مساهمة مصرية

الضريبة أحكام القانون رقم 48 لسنة 1993 واتحادته التنفيذية

للسنة المالية، والشكل، المسألة من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	
جنية مصري	جنية مصري	
٤ ٥٩٧ ٣١٨	٢٧ ٧٨٩ ٥٦٨	صافي أرباح العام بعد الضريبة
(1 114 207)	٢ ٥٥٥ ٣٠٩	بنود الدخل الشامل الأخر
(1 114 207)	١ ٥٥٥ ٣٠٩	فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع
٣ ٤٧٨ ١٤١	٤٠ ٣٤٤ ٨٧٧	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر عن العام
		إجمالي الدخل الشامل عن العام

-- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قوائم المالية المسئلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

شركة بلتون المالية التلغية

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة للتكاليف النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	إيضاح رقم
جنية مصري	جنية مصري	
الميزانية		
٦١٠٧١٣٩	٤٨٨٨١١٥١	
(٣٧٧٧٢٩٩)	(٨٠٠٣٦٦٢)	(٢٣)
(٣٧٢٤٤٣٣)	(٤١٦٨٨٣٧٧)	
١٨٩٩٩٧	٥٣٥٠٤٨	(١)
٩٢٠٥٧١	-	
(٣١٤٣٩٦)	-	
-	(٣٥٠٣٨٧٧)	(٢٣)
-	(٢٢٠٠٠)	
(٥٩٨٤٢١)	(٣٨٠١٧١٧)	
(٣١٢٠٥٧٣٢)	(٣٩٦٩١٧٨١٩)	
٤٧٩٧٤٧٠	٧١٦٢٩٧	
-	٥٦٤٢	
(٣٠٦٣٨٨٥٩)	(٦١٨٣٠٣)	
٢٥٨٠٢٨٣	(٧٥٨٢٢٨)	
(٣٥٠٦٥٢٥٩)	(٤٠١٣٧٤١٢٨)	
٢٣٩٦٩٥	٥٧٦٩٩٢٩	
-	٣٥٠٣٨٧٧	
(١٣٢٢٨٥)	-	
(٣٤٩٥٧٨٤٩)	(٣٩٢١٠٠٣٢٢)	
(٧٧٥٧٠٩٢٤)	(٢٤٧٥٠٠)	
٣٠٧٩٣٩٩	١٥٠٠٠٠٠	
(٤٩٩٣٨٩)	-	
-	١٠٠٠٢٠	
(٩٢٧٤٧٦)	(١٦٤٤٩٣٩)	(١)
-	١٤٨٠٠٠	(٦)
-	(٥٨١١٨٦٩)	
(٧٥٩١٨٣٦٠)	(٦٢٥٦٢٨٨)	
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	-	
(٥٤٢١٨٩٩٣)	(٣٢٠٠٠٠٠٠)	
٦٧٤٦٠٩٠٠	-	
-	٣٩٨٨٦٠٠٠٠	
(٣٠١٠٦٠٢٨)	(٣٦١٤٤٦٦٠)	
(١٢٣٥٠٠)	-	
١٨٣٠١٢٣٧٩	٣٣٠٧١٥٣٤٠	
٧٢١٣٦١٤٠	(٦٢٢٤١٢٧١)	
٥٤١٢٤	٧٢١٩٠٢٦٤	
٧٢١٩٠٢٦٤	٤٥٤٨٩٩٣	(١٤)

التكاليف النقدية من أنشطة التشغيل

سائر أرباح العام قبل الضريبة

يتم تعديلها بما يلي:

فوائد دائنة

أرباح ختم عملات أجنبية غير محققة

إعانات أصول ثابتة

خسائر بيع استثمارات في شركات تابعة

إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات

عوائد كسور خزائنة

أرباح رأسمالية

خسائر التشغيل قبل الضريبة في رأس المال العامل

للزيادة في أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة

النقص في الأرصدة المعجلة الأخرى

النقص في العملاء

النقص في أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

(للنقص) للزيادة في الأرصدة الدائنة الأخرى

التكاليف النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل

مقبوضات فوائد دائنة

مقبوضات عوائد الكسور خزائنة

ضرائب مدفوعة

سائر التكاليف النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل

التكاليف النقدية من أنشطة الإستثمار

مدفوعات في استثمارات في شركات تابعة

مقبوضات من بيع استثمارات في شركات تابعة

مدفوعات في استثمارات مالية متاحة للبيع

مقبوضات من استثمارات مالية متاحة للبيع

مدفوعات لإقتناء أصول ثابتة

متحصلات بيع أصول ثابتة

مدفوعات في مشروعات تحت التتبع

سائر التكاليف النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار

التكاليف النقدية من أنشطة التمويل

متحصلات من زيادة رأس المال

مدفوعات قروض لشركات شقيقة

مقبوضات من قروض لشركات شقيقة

مدفوعات من قروض طويلة الأجل

مدفوعات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

مدفوعات للنض مسروقات إصدار أسهم

سائر التكاليف النقدية الناتجة من أنشطة التمويل

سائر التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام

النقدية وما في حكمها في بداية العام

النقدية وما في حكمها في نهاية العام

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة



الرئيس التنفيذي



شركة بلتون المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة بلتون المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقيدت الشركة بالسجل التجاري برقم ٥٣٥٠٤ في ١٠ مايو ٢٠٠٦ سجل تجارى جنوب القاهرة وتم نقل الشركة بسجل تجارى السادس من أكتوبر برقم ١٣٢٩٩. وبتاريخ ٥ مارس ٢٠١٣ تم نقل الشركة بسجل تجارى جنوب القاهرة برقم ٦٣٦٧٣. غرض الشركة هو الإشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها. وقد حددت مدة الشركة بخمس وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى. تم اعتماد القوائم المالية المستقلة بمعرفة مجلس إدارة الشركة في ٢٩ مارس ٢٠١٧.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها. أعدت القوائم المالية المستقلة بإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام هي تلك المطبقة في العام السابق، فيما عدا التغيرات التي نتجت عن تطبيق المعايير المصرية الجديدة الصادرة خلال عام ٢٠١٥ والتي تم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠١٦، وفيما يلي أهم التعديلات وتأثيرها على القوائم المالية المستقلة ان وجدت:

معيار المحاسبة المصري المعدل (١) عرض القوائم المالية:

يتطلب من المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، كما يتطلب إضافة قائمة الى قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب. هذا ولا يتطلب المعيار عرض رأس المال العامل.

وقد قامت الشركة بإعداد قائمة الدخل الشامل المستقلة وعرض القوائم طبقاً للمعيار المعدل، وقد تم تعديل أرقام المقارنة فيما يتعلق بتطبيق السياسة المحاسبية الخاصة بالمعيار المحاسبي المصري الجديد رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة".

معيار المحاسبة المصري المعدل (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها:

ألغي المعيار المعدل خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة، كما يتطلب المعيار المعدل معالجة قطع الغيار الاستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية التي ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة والتي تتوقع المنشأة ان تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة كأصول ثابتة (أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة)، ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (١٤) تكاليف الاقتراض:

ألغي المعيار المعدل المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل ويتطلب المعيار المعدل رسملة تلك التكلفة على الأصول المؤهلة ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة:

تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة الي هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المستقلة بالتكلفة.

تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على ان يتم إعادة قياس الحصص المحتفظ بها بالقيمة العادلة و اثبات الفرق بقائمة الدخل.

إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة في شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التي اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الآخر أن تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض، إذا كان هذا المكسب أو الخسارة مطلوب إعادة تبويبه إلى الأرباح أو الخسائر عند التخلص من الأصول أو الالتزامات ذات الصلة.

فيما يتعلق بالتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية، ففي هذه الحالة على المنشأة ألا تقوم بتعديل القيمة الدفترية لاستثمارها في المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك وأية مبالغ تخص هذه الاستثمارات سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية، وذلك إذا كان تاريخ التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية حدث في فترة سابقة على تطبيق هذا المعيار المعدل. فيما يتعلق بالتغيرات في حقوق ملكية المنشأة في المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك مع الاستمرار في استخدام طريقة حقوق الملكية. ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٣) الأصول غير الملموسة:

ألغي المعيار المعدل خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٥) الأدوات المالية "العرض":

تم تعديل المعيار حيث يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتزام مالي إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١١٦ و ١١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و ١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات. ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٩) الأدوات المالية "تجميع الأعمال":

تم الغاء طريقة الشراء و استبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه:

١. تغير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادي المحول و يتم قياسة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء .
٢. المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل بتاريخ الاقتناء كجزء بالمقابل المادي المحول.
٣. تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل.

تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم اضافتها ضمن المقابل المادي المحول ، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو ادوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء .

يجب تطبيق هذا المعيار المعدل بأثر مستقبلي على عمليات تجميع الاعمال التي يكون فيها تاريخ الاقتناء في أو بعد أول يناير ٢٠١٦. كما لا يتم تعديل الأصول والالتزامات الناشئة من عمليات تجميع الأعمال التي سبق اقتنائها أول يناير ٢٠١٦. ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٣٤) الاستثمار العقاري:

ألغي المعيار المعدل خيار نموذج القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وأوجب استخدام القيمة العادلة لأغراض الإفصاح فقط ولايوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معايير المحاسبة المصرية الجديد (٤٠) "الإفصاحات":

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) "الإفصاحات" ليشتمل جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. تم تعديل إيضاحات القوائم المالية المستقلة لتتماشى مع متطلبات المعيار المصري رقم (٤٠) وتم إدراج أرقام المقارنة لتلك الإيضاحات.

معايير المحاسبة المصرية الجديد (٤١) القطاعات التشغيلية:

تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناء عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الإفصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي.

معايير المحاسبة المصرية الجديد (٤٢) القوائم المالية المجمعة:

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" وبناءً عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المجمعة والمستقلة" ليصبح "القوائم المالية المستقلة" وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة". تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستمر فيه والواجب تجميعه. يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كعاملات حقوق ملكية. إعادة قياس أي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة وأثبتت الفرق بقائمة الدخل. في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الاقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح أو الخسارة و كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى ملاك المنشأة القابضة و اصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك إلى ظهور رصيد سالب لاصحاب الحقوق غير المسيطرة. لا ينطبق هذا المعيار على خطط مزايا نهاية الخدمة أو أي خطط مزايا للعاملين طويلة الأجل التي ينطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) مزايا العاملين. وصناديق الاستثمار التي تستثنى من التجميع الجهة الرقابية المختصة.

معايير المحاسبة المصرية الجديد (٤٣) الترتيبات المشتركة:

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" وبناءً عليه تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) "حصص الملكية في المشروعات المشتركة".

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٣) "الترتيبات المشتركة" تم وضع نموذج جديد لتصنيف الترتيب المشترك وتحديد نوعه ما إذا كان مشروع مشترك (Joint Venture) أو عملية مشتركة (Joint operation).

حيث يتوقف ذلك على جوهر الترتيب وليس الشكل القانوني له. كما على المشغل المشترك أو صاحب العملية المشتركة أن يعترف في قوائم المستقلة بحصته في العملية المشتركة في أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات العملية المشتركة. وقد تم الاعتراف بأصول والتزامات وإيرادات ومصروفات العملية المشتركة ضمن أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الشركة وقد تم تعديل أرقام المقارنة بذلك التعديل (إيضاحي رقمي ٣٠، ٢٩).

معايير المحاسبة المصرية الجديد (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى:

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" ليشتمل جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المستقلة. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى و المخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية. ولا يوجد تأثير على القوائم المالية المستقلة للشركة (إيضاح رقم ٢٩).

معايير المحاسبة المصرية الجديد (٤٥) قياس القيمة العادلة:

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة"، ويطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن القيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى تعريف قياس القيمة العادلة ووضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد وتحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بإعادة تقييم الأدوات المالية.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة الى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في العام الذي يتم فيه ذلك التغيير في حالة اذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال العام الذي يتم فيه التغيير والفترات المستقبلية إذا ما لذلك التغيير تأثيراً على ذلك العام والفترات المستقبلية.

الأصول والالتزامات الواردة أدناه من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية و التقديرات في قياسها و التي ترتب على استخدامها تأثير جوهري على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات و المصروفات المتعلقة بها و المدرجة بالقوائم المالية المستقلة للشركة طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة و الواراده بالايضاح رقم (٥) وفيما يلي أهم هذه البنود:

- الأصول الثابتة و سياسة الإهلاك المطبقة بما في ذلك تقدير الأعمار الافتراضية و صافي القيمة التخريدية بها و أسس تقدير الإضمحلال في قيمتها.

- أسس تقدير الإضمحلال المكون لمقابلة المديونيات التي من غير المتوقع تحصيلها.

- أسس تكوين المخصصات لمواجهة المطالبات المتوقعة.

- أسس قياس الأصول والالتزامات الضريبية المتوقعة.

- أسس تصنيف الأصول والالتزامات المالية عند نشأتها والتي تعتمد على نية الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بتلك الأصول والالتزامات.

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

وفيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المستقلة للشركة. علماً بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة بما في ذلك سنة المقارنة:

أ- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد بالدفاتر باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. ويتم إثبات المعاملات التي تتم بعملات بخلاف الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السارية في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي تاريخ المركز المالي يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية للجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. أما بالنسبة للأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها للجنيه المصري وفقاً لاسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة بينما لا تعاد ترجمة الاصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها. وتدرج ارباح وخسائر إعادة التقييم بقائمة الدخل عن الفترة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة ارصدة الاصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية المقومة بالقيمة العادلة حيث يتم ادراجها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

ب- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بالمركز المالى بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعّة الناتجة عن الاضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء الأصل. ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التى يتم تحمل تلك المصروفات خلالها.

ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة وذلك بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية .

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجى المتوقع لها.

وبداً إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة لإستخدام فى الأغراض التى اقتنيت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة السابق ذكرها.

وفيما يلى بيان بالاعمار الإنتاجية للأصول الثابتة المطبقة :-

بيان الأصل الأعمار الإنتاجية للأصول المطبقة

بالسنوات

٥	أجهزة كهربائية
٣	أجهزة حاسب آلى وبرامج
٥	أثاث
٥	أجهزة اتصالات
٥	وسائل نقل

وتقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول الثابتة القابلة للإهلاك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستردادية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة وذلك بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج تلك الأرباح أو (الخسائر) ضمن إيرادات أو (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

ج- الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة و يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تقديم خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذى تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ المركز المالى ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة:

(أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.

(ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.

(ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ المركز المالى .

(د) أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

وتتمثل إيرادات الشركة فيما يلى:

- إيرادات الشركة الناتجة عن استثماراتها فى أدوات حقوق الملكية يتم الاعتراف بها عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات. ويتم تخفيض تكلفة تلك الإستثمارات بتوزيعات أرباح ما قبل الإقتناء بحيث تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الإقتناء.

- إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق عن الفترة حتى تاريخ الإستحقاق.
- تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الإستحقاق.

د- إستثمارات في شركات تابعة

الشركة التابعة هي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم)، ويفترض التحقق السيطرة عندما يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها عندما يتعرض -أو يحق لها - عوائد متغيرة و لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها. وبالتالي فإن الشركة تسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للشركة جميع ما يلي:

أ- السلطة على المنشأة المستثمر فيها وذلك عندما يكون للشركة حقوق قائمة تعطيتها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة التي تؤثر على عوائد المنشأة المستثمر فيها. كما يمكن أن تنشأ السلطة من خلال أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم) أو أن تمتلك الشركة السلطة و إن لم تمارس حقوقها في التوجيه بعد. تكون للشركة السلطة على المنشأة المستثمر فيها حتى إذا كانت المنشآت الأخرى لديها حقوق حالية قائمة تمنحهم المقدرة الحالية على المشاركة في توجيه الأنشطة المعنية.

ب- التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها عندما يكون من المحتمل أن تنتوع عوائد الشركة الناتجة عن شراكتها نتيجة أداء المنشأة المستثمر فيها.

ج- القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي تحصل عليها منها.

هـ- حقوق التصويت المحتملة

تأخذ الشركة الأم في اعتبارها وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي، بما في ذلك حقوق التصويت المستقبلية لدى أي منشأة أخرى عند تقييم مدى قدرة المنشأة على التحكم في السياسات المالية والمستقبلية للشركة التابعة، ولا تعتبر حقوق التصويت المستقبلية قابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الحالي إذا كانت متوقفة على تاريخ محدد في المستقبل أو على وقوع حدث في المستقبل.

هذا ويتم المحاسبة عن الإستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الإستثمارات في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

و- إستثمارات في عمليات مشتركة

يتم المحاسبة عن الإستثمارات في عمليات مشتركة عن طريق الاعتراف بجهة التشغيل في الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في المشروع المشترك إلا إذا تم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الإستثمارات في مشروعات مشتركة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

ز- الإستثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع الشركة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

هذا ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

ح- النقدية وما في حكمها

تتمثل النقدية وما في حكمها في أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك وأرصدة البنوك الدائنة الناتجة عن السحب على المكشوف والودائع قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً.

ط- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

ي- الضرائب

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات والخلافات الضريبية المحتملة عن الاعوام السابقة من وجهة نظر الإدارة في ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة في هذا الشأن.

تتمثل ضريبة الدخل عن الفترة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

تتمثل الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعلميات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترات التي سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ المركز المالي.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل بإستثناء تلك المتعلقة ببندوث أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة المرتبطة بها هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الإلتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى أو دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. هذا وتستخدم طريقة المركز المالي لإحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والإلتزامات طويلة الأجل.

ك- الإخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

ل- الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات المالية بالمركز المالي بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

الإصول المالية

يتم الاعتراف بالإصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الأصول المالية في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة.

وقد تم تصنيف الأصول المالية في المركز المالي كالفروض والمديونيات بما في ذلك بعض الأرصدة المدينة الأخرى وإستثمارات مالية متاحة للبيع. وقد اعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتنائها في تاريخ الاعتراف الأولي.

إستثمارات مالية متاحة للبيع

- يتم الاعتراف الأولي بالإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الإقتناء بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكاليف المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسامسة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل الملكية.

- ويتم القياس اللاحق لتلك الإستثمارات في تاريخ القوائم المالية المستقلة بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الإستثمارات من دفاتر الشركة وعندئذ تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل.

- وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية المستقلة تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل حتى ولو لم تكن تلك الإستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

- هذا وتستخدم طريقة التكلفة في قياس الإستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الإستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الإعتماد عليها.

الإصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون اقتنائها بغرض المتاجرة أو بسبب تطبيق المجموعة لسياسة القيمة العادلة في اثبات تلك الإستثمارات من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الأصول المالية بغرض المتاجرة إذا:

- كان اقتناؤها يتم أساساً بغرض البيع في المستقبل القريب، أو

- كانت تمثل جزءاً من محفظة محددة لأدوات مالية تديرها المجموعة وتتسم بتحقيق أرباح قصيرة الأجل، أو

- كانت تمثل مشتقات مالية تقتنيها المجموعة لغرض أغراض التغطية.

- يتم تصنيف الأصول المالية الأخرى - بخلاف الأصول التي يكون اقتنائها بغرض المتاجرة - في تاريخ الاعتراف الأولي وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا:

- كان هذا التخصيص يلغى أو يقلل من عدم التوافق الذي يمكن أن ينتج عن قياس الأصول والالتزامات أو الاعتراف بأرباح أو خسائر باستخدام أسس أخرى أو

كانت مجموعة الأصول المالية، أو الإلتزامات المالية على حد سواء جزءاً من الأصول والالتزامات المالية للمجموعة أو كلاهما، وكانت المجموعة تقوم بإدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر، أو إستراتيجية الاستثمار الخاصة بالمجموعة، عندئذ يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة بقائمة الدخل.

القروض والمديونيات

القروض والمديونيات هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداوله في سوق نشط، ويتم قياس القروض والمديونيات (بما في ذلك أرصدة النقدية وحسابات البنوك و الودائع لأجل والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى) بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمة البند، وتتحقق إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي باستثناء الأرصدة قصيرة الأجل عندما يكون الاعتراف بالفائدة غير هام نسبياً.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات المتبادلة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو لفترة اقل كلما كان ذلك مناسباً.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين فيما عدا الاصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر طبقاً لمعدل الفائدة الفعال.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تبويب أدوات الدين أو حقوق الملكية

- يتم تصنيف الأدوات المالية التي تصدرها الشركة إما كإلتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لمضمون الإنشائيات التعاقدية .

أدوات حقوق الملكية

- أدوات حقوق الملكية تتمثل في أي تعاقد يعطى الحق في صافي أصول المنشأة ذاتها بعد خصم كل ما عليها من الترتامات.

- يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة مخصوماً منها التكاليف المرتبطة مباشرة بإصدار هذه الأدوات، ان وجدت.

الالتزامات المالية

- قامت الشركة بتبويب كافة إلتزاماتها المالية كالقروض والعملاء أرصدة دائنة والمستحق لأطراف ذات علاقة والدائنون، ويتم قياسها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) بعد خصم تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

- إن طريقة معدل الفائدة الفعال هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحصيل مصاريف الفائدة على الفترات المتعلقة بها و هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة اقل.

الإضمحلال في قيمة الاصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل. عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الانخفاض المستمر أو الممتد في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث إضمحلال في قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقيسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في إضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

م- مزاييا العاملين قصيرة الاجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزاييا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الإستحقاق في الفترة المالية التي أدت خلالها تلك الخدمات.

ن- توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين ونصيب مجلس الإدارة والعاملين في تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية في العام التي يتم إعتداد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

س- حصة العاملين في الأرباح

طبقا للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠% كحصة للعاملين في الأرباح بعد خصم الإحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة. يتم الإعتراف بحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة. يتم الإعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية و كالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الإلتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين فهو حق أصيل للجمعية العامة للمساهمين فإنه لا يتم الإعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ع- تكلفة الإقتراض

يتم تحميل تكلفة الإقتراض كمصروفات عن السنة التي تكبدت خلاله الشركة هذه التكلفة.

ف- نصيب السهم في الأرباح

يتم احتساب نصيب السهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المجمع المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

ص- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٥) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراسات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى بخلاف التكلفة. هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات في تاريخ القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ القوائم المالية المستقلة.

٦- أصول ثابتة (بالصافي)

التكلفة	أجهزة كهربائية جنيه مصري	أثاث جنيه مصري	أجهزة اتصالات جنيه مصري	وسائل النقل جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
في ١ يناير ٢٠١٥	١٩٢ ٥٠٠	١٣٩ ١٢٥	٢٦٠ ٦٧٤	٤٧٨ ٠٠٠	١ ٠٧٠ ٢٩٩
إضافات العام	--	٨٣ ٧٠٦	١٥ ٧٧٠	٨٢٨ ٠٠٠	٩٢٧ ٤٧٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٩٢ ٥٠٠	٢٢٢ ٨٣١	٢٧٦ ٤٤٤	١ ٣٠٦ ٠٠٠	١ ٩٩٧ ٧٧٥
إضافات العام	--	--	٢٤ ٩٣٩	١ ٩٢٠ ٠٠٠	١ ٩٤٤ ٩٣٩
استيعادات خلال العام	--	--	--	(١٨٠ ٠٠٠)	(١٨٠ ٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٩٢ ٥٠٠	٢٢٢ ٨٣١	٣٠١ ٣٨٣	٣ ٠٤٦ ٠٠٠	٣ ٧٦٢ ٧١٤
مجموع الإهلاك					
في ١ يناير ٢٠١٥	١٨٩ ٠٢٩	٥٧ ٤٥٠	٢١٣ ٢٠٦	٣٢ ٨٠٠	٤٩٢ ٤٨٥
إهلاك العام	٣ ٤٧١	٢٩ ٢٢٠	٤٧ ٩٠٦	١٠٩ ٤٠٠	١٨٩ ٩٩٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٩٢ ٥٠٠	٨٦ ٦٧٠	٢٦١ ١١٢	١٤٢ ٢٠٠	٦٨٢ ٤٨٢
إهلاك العام	--	٤٤ ٥٦٦	٥ ٩٤٩	٤٨٤ ٥٣٣	٥٣٥ ٠٤٨
استيعادات خلال العام	--	--	--	(٥٤ ٠٠٠)	(٥٤ ٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٩٢ ٥٠٠	١٣١ ٢٣٦	٢٦٧ ٠٦١	٥٧٢ ٧٣٣	١ ١٦٣ ٥٣٠
صافي القيمة الدفترية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	--	٩١ ٥٩٥	٣٤ ٣٢٢	٢ ٤٧٣ ٢٦٧	٢ ٥٩٩ ١٨٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	--	١٣٦ ١٦١	١٥ ٣٣٢	١ ١٦٣ ٨٠٠	١ ٣١٥ ٢٩٣

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
--	٥ ٨١١ ٨٦٩	دفعات مقدمة لموردين
--	٥ ٨١١ ٨٦٩	

خلال العام قامت الشركة بسداد دفعه مقدمه بنسبة ٥٠% من قيمة الأعمال لتجهيزات المقر الجديد للشركة والجاري تنفيذه.

٨- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)

صافي القيمة الدفترية في		نسبة	أسم الشركة
		الإستحواذ	
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦		
جنيه مصري	جنيه مصري		
استثمارات في شركات تابعة:			
٥٧ ٠٦٩ ١٧٦	٥٧ ٠٦٩ ١٧٦	%٩٧,٥٠٠	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار
١٦ ٨٩٥ ٣٦١	١٦ ٨٩٥ ٣٦١	%٩٨,٥٧١	شركة بلتون للترويج وتغطية الاكتاب
٢٥ ٣٠٤ ٤٠٠	٢٥ ٣٠٤ ٤٠٠	%٩٩,٠٠	شركة بلتون القابضة للاستثمارات
١٠٦ ٩٧٠ ٩٢٤	١٠٦ ٩٧٠ ٩٢٤	%٩٩,٩٩	شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات
١ ٥٠٠ ٠٠٠	--	--	الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
--	٢٤٧ ٥٠٠	%٩٨,٩٩	شركة بلتون العقارية
--	--	%١٠٠	شركة نيو فرونتير سيكوريتيز (الولايات المتحدة الأمريكية)
٢٠٧ ٧٣٩ ٨٦١	٢٠٦ ٤٨٧ ٣٦١		إجمالي الإستثمارات في شركات تابعة
استثمارات في شركات شقيقة:			
٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠	%٢٠	الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار
٤٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠		إجمالي الإستثمارات في شركات شقيقة
٢٠٨ ١٣٩ ٨٦١	٢٠٦ ٨٨٧ ٣٦١		إجمالي الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة
الإضمحلل في الإستثمارات			
(١٧ ٧٩٩ ٤٢٩)	(١٧ ٧٩٩ ٤٢٩)		الإضمحلل في الإستثمارات
(١٧ ٧٩٩ ٤٢٩)	(١٧ ٧٩٩ ٤٢٩)		إجمالي الإضمحلل في الإستثمارات
١٩٠ ٣٤٠ ٤٣٢	١٨٩ ٠٨٧ ٩٣٢		إجمالي الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)

بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦ قررت الشركة بيع كامل حصتها من أسهم الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار تتمثل في ١ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة ١ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتم نقل ملكية الأسهم إلي المشتري.

بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٦ تم تأسيس شركة بلتون العقارية (شركة مساهمة مصرية) خلال العام وتم التأشير بالسجل التجاري.

بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٦ تم تأسيس شركة نيو فرونتير سيكوريتيز (الولايات المتحدة الأمريكية).

٩- إستثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ١٩٦ ٤٠٠	--	إستثمارات مالية بالتكلفة
١٠٠ ٠٢١	--	شركة ان.ار.جي مصر للتجارة والتوزيع
(١ ١٩٦ ٤٠٠)	--	سندات خزانة
١٠٠ ٠٢١	--	الإضمحلال في إستثمارات متاحة للبيع
٣ ٣٨٠ ١٨٢	٥ ٩٣٥ ٤٩٢	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة
٣ ٣٨٠ ١٨٢	٥ ٩٣٥ ٤٩٢	شركة صناديق المؤشرات (صندوق مؤشر مفتوح) *
٣ ٤٨٠ ٢٠٣	٥ ٩٣٥ ٤٩٢	

* بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تم تقييم الإستثمارات المالية لشركة صناديق المؤشرات (صندوق مؤشر مفتوح) بالقيمة العادلة والتي بلغت ١٣,٢٤ جنيه مصري للوثيقة وتم تسجيل أرباح فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل خلال العام بلغت ٣٠٩ ٥٥٥ ٢ جنيه مصري.

١٠- قروض لشركات تابعة

تتمثل في القروض المساندة كما يلي:

الشركة الممنوح لها للقرض	عمله القرض	تاريخ القرض	مدة القرض	قيمة أصل القرض	معدل الفائدة	القيمة الدفترية للقرض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	قيمة الفائدة المحملة على قائمة الدخل	القيمة الدفترية للقرض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				جنيه مصري	%	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
بلتون لتكنولوجيا المعلومات	جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	أربعة أعوام	٤ ٢١٨ ٩٩٣	١١,٠٥%	٤ ٢١٨ ٩٩٣	٤٦٦ ١٩٩	٤ ٢١٨ ٩٩٣
بلتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصري	٩ مارس ٢٠١٦	أربعة أعوام	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١١,٥٠%	--	٥٦١ ٤٥٢	--
بلتون لتكنولوجيا المعلومات	جنيه مصري	١١ مايو ٢٠١٦	عامين	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١١,٥٠%	--	٧٣٧ ٢٦٠	--
بلتون لتداول الأوراق المالية	جنيه مصري	٢٩ سبتمبر ٢٠١٦	عامين	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١١,٥٠%	--	٤٦٨ ٨٢٢	--
				٣٦ ٢١٨ ٩٩٣		٤ ٢١٨ ٩٩٣	٢ ٢٣٣ ٧٣٣	٣٦ ٢١٨ ٩٩٣

وهذه القروض ليست لها أولوية على أي قروض أخرى. وتم تبويب القروض كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤ ٢١٨ ٩٩٣	٣٦ ٢١٨ ٩٩٣	قروض طويلة الأجل
٤ ٢١٨ ٩٩٣	٣٦ ٢١٨ ٩٩٣	

١١- أرصدة مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
١ ٢٦٨ ٩٧٤	٧ ٩٩٣	إيرادات مستحقة
٢١٩ ٢٣٥	٦٥ ٦٢٣	مصروفات مدفوعة مقدماً
١١ ٩٥٥	١٤٠ ٤٩١	أرصدة مدينة أخرى
١٤٤ ٦٨٥	٥٩٠ ١٩٠	سلف وعهد للموظفين
٤٧٠ ٠٧١	٢ ٦٩٩ ٩٣٢	إيرادات فوائد دائنة مستحقة
٧٠ ٩٣٥	١٩٩ ٠٥٢	مدينو توزيعات أرباح
٢ ١٨٥ ٨٥٥	٣ ٧٠٣ ٢٩١	

تتمثل إيرادات الفوائد الدائنة المستحقة في قيمة الفوائد المستحقة من شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات (طرف ذي علاقة) بمبلغ ١ ٦٦٩ ٦٥٨ جنيه مصري والفوائد المستحقة لشركة بلتون لتداول الأوراق المالية (طرف ذي علاقة) بمبلغ ٢٧٤ ٠٣٠ جنيه مصري.

١٢- أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	طبيعة الحساب	طبيعة العلاقة	
٣٠ ٣٩١ ٠١٧	٨٤ ٤١٤ ٤٨١	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون القابضة للإستثمارات - المنطقة الحرة
٢٨ ٦١٠ ٥٦٥	٩ ٣٢٨ ٤٣٧	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار
٩ ٦٥٨ ٨٩٥	٢٠ ٥١٦ ٩٠٦	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات
--	٣٩٨ ٨٦٠ ٠٠٠	حساب جارى	شركة تابعة	شركة نيو فرونتير سيكوريتيز (الولايات المتحدة الأمريكية)
--	١ ٤٩٨ ٥٠٠	قيمة بيع أسهم	شركة تابعة	شركة بلتون لتداول الأوراق المالية
٧٢ ٧٠٨	٧٢ ٧٠٨	حساب جارى	شركة تابعة	شركة بلتون الدولية لتداول الاوراق المالية ليبيا
٦ ٩٣٧ ٨٦٩	--	--	--	شركة بلتون بارتنرز للإستثمارات والتجارة
١٥٣ ٤٢٧	--	--	--	شركة بلتون بارتنرز للإستثمار والتجارة
١٢٠ ٧٤٢	--	--	--	شركة بلتون التجارة والتوزيع
٥ ٦٠١	--	--	--	شركة بلتون للخدمات والاستشارات
١٤ ٨٩٣	--	--	--	شركة يونيون باي القابضة BVI
٦٧ ٠٠٦	--	--	--	شركة شركاء بلتون القابضة المحدودة - بي، فى، اى
٥١ ٧٣٣	--	--	--	Vaultis L.T.D
٧٧٨ ٣٩٩	--	--	--	اخرى
(٧٧٨ ٠١٩)	--	--	--	يخصم: الإضمحلال في الأرصدة المستحقة على الأطراف الأخرى ذات العلاقة
٧٦ ٠٨٤ ٨٣٦	٥١٤ ٦٩١ ٠٣٢			

١٣- إستثمارات مائة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	أذون خزانة
٣٠.١٠٦.٠٢٨	٦٦.٢٥٠.٩٤٣	إستثمارات في صناديق إستثمار نقدية
٤.٣١٨	٤.٠٦٤	
٣٠.١١٠.٣٤٦	٦٦.٢٥٥.٠٠٧	

١٤- النقدية وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	حسابات جارية بالبنوك (عملة محلية)
٧٠.٠٥٠.٠٠٣	٣.٦١٠.٤٨٥	حسابات جارية بالبنوك (عملة أجنبية)
١٤٢.٠٩٢	٥٤٧.٩١٢	ودائع لأجل قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)
٢.٠٠٠.٠١٤	٣٩٠.٥٩٦	
٧٢.١٩٢.١٠٩	٤.٥٤٨.٩٩٣	

▪ لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل رصيد النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	النقدية
٧٢.١٩٢.١٠٩	٤.٥٤٨.٩٩٣	بنوك دائنة
(١.٨٤٤)	—	
٧٢.١٩٠.٢٦٤	٤.٥٤٨.٩٩٣	

١٥- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ١ يناير ٢٠١٥ مبلغ ٨٣.٦٥٥.٧٣٠ جنيه مصري.

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ قررت الجمعية العامة العادية والغير عادية زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بأسمهم مجانية بمبلغ ٤١.٨٢٧.٨٦٥ جنيه مصري وتم تسجيل الزيادة بالسجل التجاري بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٥.

وبتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ قررت الجمعية العامة العادية للشركة زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ٧٠٠ مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري نقداً وتم تسجيل الأسهم بالسجل التجاري بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١٥. ليصبح رأس المال المرخص به بمبلغ مليار جنيه مصري ورأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٣٢٥.٤٨٣.٥٩٦ جنيه مصري موزعا على ١٦٢.٧٤١.٧٩٨ سهم بقيمة اسميه ٢ جنيه مصري لكل سهم.

وبتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ١٢.٥٤٨.٣٦٢ جنيه مصري من الأرباح المرحله بإصدار أسهم مجانيه للمساهمين، وبتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٦ تم تسجيل تلك الزيادة بالسجل التجاري للشركة.

ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بمبلغ ٩٥٨.٠٣١.٣٣٨ جنيه مصري موزعا على ١٦٩.٠١٥.٩٧٩ سهم بقيمة اسميه ٢ جنيه مصري لكل سهم.

١٦- الإحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥% من صافي الربح السنوي يجب تحويله إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الإحتياطي ٥٠% من رأس المال وتتوقف الشركة بعدها عن تكوين إحتياطي إلا إذا نقص الإحتياطي عن ٥٠% من رأس المال المصدر وهو غير قابل للتوزيع، ويتعين على الشركة العودة إلى إقتطاع الإحتياطي القانوني متى انخفض رصيده عن ٥٠% من رأس المال.

١٧- قروض قصيرة الأجل

بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ تم الحصول على قرض قصير الأجل من شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (مساهم) بمبلغ ٢٢ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٣٩٨ ٨٦٠ ٠٠٠ جنيه مصري لمدة عام وذلك بغرض تمويل عملية استحواذ شركة نيو فرونتير سيكوريتيز "الولايات المتحدة الأمريكية" (شركة تابعة مملوكة لشركة بلتون المالية القابضة بنسبة ١٠٠%) على ٦٠% من اسهم شركة Auerbach Grayson & Company بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة العاية للشركة المنعقدة في ٣١ يناير ٢٠١٦.

١٨- المخصصات

الرصيد في	المكون خلال	الرصيد في	
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	العام	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	مخصص مطالبات
٣ ٠٠٠ ٤١١	--	٣ ٠٠٠ ٤١١	
<u>٣ ٠٠٠ ٤١١</u>	<u>--</u>	<u>٣ ٠٠٠ ٤١١</u>	

١٩- حركة الإضمحلال في الأصول المألنة وغير المألنة

الرصيد في	المستخدم/إعدامات	الرصيد في	
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	الإضمحلال في الأرصدة المستحقة للأطراف ذات علاقة
--	(٧٧٨ ٠١٩)	٧٧٨ ٠١٩	الإضمحلال في استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
١٧ ٧٩٩ ٤٢٩	--	١٧ ٧٩٩ ٤٢٩	الإضمحلال في استثمارات مألنة متاحة للبيع
--	(١ ١٩٦ ٤٠٠)	١ ١٩٦ ٤٠٠	

٢٠- أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
شركة تابعة	حساب جاري	٦ ٤٠٥ ٦٦٠	٦ ٩٩١ ٧٢٣
شركة شقيقة	حساب جاري	١ ٩٩١ ٤٩٥	٢ ٠٢٣ ٧٣٤
شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب			
الشركة الدولية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار			
<u>٩ ٠١٥ ٤٥٧</u>	<u>٨ ٣٩٧ ١٥٥</u>		

٢١- أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تم الإفصاح عن الأرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة ضمن الإفصاح رقم (١٢) و(٢٠) والذي يتضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذا طبيعة الحساب.

هذا وتمثل المعاملات التي تمت خلال الفترة المالية على الحسابات ذات الطبيعة الجارية في المصروفات المسددة بالنيابة عن الشركة أو ما قامت الشركة بسداده بالنيابة عن تلك الأطراف بالإضافة إلى تحويل الأرصدة بين تلك الأطراف (إن وجدت). وهذه المعاملات المدرجة ضمن الحسابات الجارية - والتي تعتبر في جوهرها تحويلات من وإلى الشركة - في طبيعتها قصيرة الأجل ولا تتضمن أى فوائد تمويلية.

وفيما يلي أهم المعاملات خلال العام:

- منح قرض مساند لشركة بلتون لتداول الأوراق المالية بمبلغ ٦ مليون جنيه مصري.
- منح قرض مساند لشركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري.
- منح قرض مساند لشركة بلتون لتداول الأوراق المالية بمبلغ ١٦ مليون جنيه مصري.
- إيرادات فوائد دائنه على القرض المساند الممنوح لشركة بلتون لتكنولوجيا المعلومات بمبلغ ٤٥٩ ٢٠٣ ١ جنيه مصري.
- إيرادات فوائد دائنه على القروض المساندة الممنوح لشركة بلتون لتداول الاوراق الماليه بمبلغ ٢٧٤ ٣٠ ١ جنيه مصري.
- تم الحصول على قرض من شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة القابضة) بمبلغ ٢٢ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٣٩٨ ٨٦٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

٢٢- أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٠٣ ٩٧٤	٦١ ٨٣٤	مصروفات مستحقة
٥٢٢ ٦٧٤	١ ٩٩٥ ٤٩٩	ضريبة الدخل الجارية
٥٩١ ٩٧٤	٥٩١ ٩٧٤	توزيعات أرباح عاملين مستحقة
٤٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	توزيعات أرباح - أعضاء مجلس الإدارة
٥٠٢ ٩٣٦	٥٤٢ ٢٧٤	أرصدة دائنة أخرى
٢ ٣٧١ ٥٥٨	٣ ٣٤١ ٥٨١	

٢٣- إيرادات أصول مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣ ٧٧٧ ٢٩٩	٨ ٠٠٣ ٦٦٢	فوائد دائنة
١ ٠٧٨ ٦١٦	٢٠٧ ٥٦٥	أرباح وعوائد وثائق صناديق الاستثمار
١٣٢ ٩٥٢	٣ ٥٠٣ ٨٧٧	عوائد أدون خزائنة
٤ ٩٨٨ ٨٦٧	١١ ٧١٥ ١٠٤	

٢٤- التزامات ضريبية مؤجلة

تتمثل الضريبة المؤجلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ فيما يلي:

الالتزام	فروق مؤقتة	التزامات ضريبية مؤجلة نشأت عن إهلاك الأصول الثابتة
الضريبي المؤجل	بالحنية المصرى	بالحنية المصرى
	٣٢٣ ٤٩٥	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
(٧٥ ٠٣٦)	(٧٣ ٥٧٩)	الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)
١٦ ٥٥٥	٢٥٩ ٩١٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(٥٨ ٤٨١)		التزامات ضريبية مؤجلة نشأت عن فروق عملات أجنبية غير محققة
	٣ ٧٢٤ ٤٣٣	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
(٨٣٧ ٩٩٧)	٤١ ٦٨٨ ٣٧٧	الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)
(٩ ٣٧٩ ٨٨٥)	٤٥ ٤١٢ ٨١٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(١٠ ٢١٧ ٨٨٢)	٤٥ ٦٧٢ ٧٢٦	الإجمالي
(١٠ ٢٧٦ ٣٦٣)		

هذا ولم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة نظرا لعدم وجود التأكد الكافى لتحققها فى المستقبل وذلك كما يلى:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
حنيه مصرى	حنيه مصرى	
١٤٥ ٨٧٩	--	الإضمحلال فى أرصدة أطراف ذات علاقة
٤ ٤٤٩ ٨٥٦	٤ ٤٤٩ ٨٥٦	الإضمحلال فى إستثمارات فى شركات تابعة
٢٩٩ ١٠٠	--	الإضمحلال فى إستثمارات مالية متاحة للبيع
٧٥٠ ١٠٢	٧٥٠ ١٠٢	مخصص مطالبات محتملة
٥ ٦٤٤ ٩٣٧	٥ ١٩٩ ٩٥٨	

٢٥- ضريبة الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
حنيه مصرى	حنيه مصرى	
٥٢٢ ٦٧٤	١ ٩١٢ ٤٢٨	ضريبة الدخل الجارية
٨٩ ٦٢١	٨٣ ٠٧٢	حصة الشركة فى ضريبة الدخل للعملية المشتركة
(١٥ ٥٣٧)	(٢٦٧ ٢٤٧)	تسويات ضريبة الدخل للسنة السابقة
٥٩٦ ٧٥٨	١ ٧٢٨ ٢٥٣	

٢٦- نصيب السهم من صافي أرباح العام

تم احتساب نصيب السهم من صافي أرباح العام بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي أرباح العام
٤ ٥٩٧ ٣٤٨	٣٧ ٧٨٩ ٥٦٨	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام
٨٨ ٧٤٢ ٠٠٦	١٦٩ ٠١٥ ٩٧٩	نصيب السهم من صافي أرباح العام (جنيه/سهم)
٠.٠٥٢	٠.٢٢	

بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٣٦٢ ٥٤٨ ١٢ جنية مصري من الأرباح المرحله بإصدار أسهم مجانيه للمساهمين، وبتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٦ تم تسجيل تلك الزيادة بالسجل التجاري للشركة. ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٩٥٨ ٠٣١ ٣٣٨ جنية مصري ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ موزعا على ١٦٩ ٩٧٩ ٠١٥ سهم بقيمة اسميه ٢ جنيه مصري لكل سهم. تم تعديل نصيب السهم في الأرباح بعد تطبيق معيار رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" وبلغ أثر تطبيق ذلك المعيار على أرقام المقارنة زيادة نصيب السهم في الأرباح بمبلغ ٠.٠٢ جنيه مصري للسهم.

٢٧- الموقف الضريبي

بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ أقر رئيس الجمهورية القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة بعد موافقة مجلس النواب علنه في ٢٩ أغسطس ٢٠١٦ وإلغاء قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١، هذا وتكون الضريبة الجديدة واجبة التطبيق بالفعل بدءاً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦، وطبقاً للقانون فإن الشركة القابضة وشركاتها التابعة غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

أ- الضريبة على أرباح شركات الأموال

الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية. وقد تم تقديم القرارات الضريبية للشركة عن الأعوام من تاريخ التأسيس وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في المواعيد القانونية وكذا عن طبقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٨:

لم يتم الفحص الضريبي ولم يتم إستلام أى نماذج أو مطالبات ضريبية حتى تاريخه ولم تدرج ضمن عينة الفحص.

- عام ٢٠٠٩:

تم فحص دفاتر الشركة لعام ٢٠٠٩ وتم إخطار الشركة بفروق الفحص وقامت الشركة بسداد تلك الفروق مع احواله نقاط الخلاف إلي لجنة الطعن.

- عام ٢٠١٠:

تمت المحاسبة التقديرية وتم الطعن على نموذج ١٩ ضرائب في المواعيد القانونية.

- السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥:

لم يتم الفحص الضريبي حتى تاريخه.

ب- ضرائب الأجر والمرتبات

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢:

لم يتم الفحص وتم استلام نموذج ٣٢ فحص وأعرضت الشركة عليه في الميعاد القانوني.

- السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥:

لم يتم الفحص الضريبي ولم يتم استلام أى نماذج أو مطالبات ضريبية حتى تاريخه.

ج- ضريبة الدمغة

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢:

تم فحص دفاتر الشركة ومستنداتها وتم الاخطار بنموذج رقم ١٩ ضرائب عن وتم السداد بالكامل لقيمة ضريبة الدمغة

- السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥:

لم يتم الفحص الضريبي حتى تاريخه.

٢٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك وأذون الخزانة والمستحق من أطراف ذات علاقة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية والدائون.

هذا وقد تتعرض الشركة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتي قد تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفيما يلى أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التى تتبعها الشركة فى إدارة هذه المخاطر:

٢٨-١ إدارة رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب متوازنة لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

ولا يخضع رأس المال لأى متطلبات تفرضها جهات خارج الشركة. وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة.

٢٨-٢ تصنيفات الادوات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	الأصول المالية
٧٢ ١٩٢ ١٠٩	٤ ٥٤٨ ٩٩٣	النقدية وأرصدة لدي البنوك
٨٢ ٣٢٠ ٨٥٥	٥٥٤ ٥٩٢ ٤٤٨	قروض ومديونيات
٣٠ ١١٠ ٣٤٦	٦٦ ٢٥٥ ٠٠٧	أصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر
٣ ٤٨٠ ٢٠٣	٥ ٩٣٥ ٤٩٢	استثمارات مالية متاحة للبيع
		الإلتزامات المالية
١٣ ٨٦٦ ٥٩٦	٤١١ ٦٠٣ ٧٤٧	التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة

٢٨-٣ أهداف إدارة المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تقارير الرقابة الداخلية والتي تقوم بتحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر السوق (خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وتقوم الشركة بتحليل ومواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها من خلال اتباع سياسات نقدية وائتمانية مناسبة وعرضها على مجلس إدارة الشركة والموافقة عليها.

٢٨-٤ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية بالاحتفاظ بتوازن بين الأصول والتزامات بالعمله الأجنبية ذات طبيعة نقدية نسبياً مما يساعد على تخفيض الخطر إلى الحد الأدنى.

٢٨-٥ خطر أسعار الفائدة

تتعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة لحصولها على تسهيلات حيث تسعى في الحصول على تمويل من الغير بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة، وتقوم الشركة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق المزج المناسب لمصادر التمويل مع أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار في أدوات الدين.

٢٨-٦ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد كل أو جزء من التزاماتها وعن استحقاقها طبقاً لسياسة الشركة والتي يتعين عليها الاحتفاظ بالسيولة المناسبة عن طريق الحصول على توزيعات أرباح من الشركات التابعة أو عن طريق الفائض النقدي لدى الشركات التابعة وذلك لمواجهة التزامات الشركة بما يؤدي الى تخفيض الخطر للحد الأدنى.

٢٨-٧ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء أو الأطراف ذات العلاقة أو الأطراف الأخرى الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وتقوم الشركة بدراسة الوضع الائتماني قبل منح الائتمان، وتقوم الشركة بمراجعة الأرصدة المستحقة لها والقروض الممنوحة للأطراف ذات العلاقة بصفه دوريه.

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير ربع سنويه للجنة المراجعة عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم الماليه ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٠ ١١٠ ٣٤٦	٦٦ ٢٥٥ ٠٠٧	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارياح والخسائر
٧٢ ١٩٢ ١٠٩	٤ ٥٤٨ ٩٩٣	النقدية وأرصدة لدي البنوك
٧٦ ٠٨٤ ٨٣٦	٥١٤ ٦٩١ ٠٣٢	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
٤ ٢١٨ ٩٩٣	٣٦ ٢١٨ ٩٩٣	قروض لشركات تابعة
٢١ ٥٥٧	١٥ ٩١٥	عملاء
٢ ١٨٥ ٨٥٥	٣ ٧٠٣ ٢٩١	أرصدة مدينة أخرى
٢٨ ٨٥٠	٢٨ ٨٥٠	تأمينات لدي الغير
١٧٥ ٨٤٢ ٥٤٦	٦٢٥ ٤٦٢ ٠٨١	

يتم تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفقاً للمستويات التالية:

المستوى الأول	الأسعار المعلنة للأدوات المالية بالقيمة العادلة في أسواق نشطة
المستوى الثاني	الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المالية أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث	طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة

وفيما يلي القيمة العادلة للأدوات المالية للشركة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مستوى القيمة العادية	القيمة العادلة في		الأصول المالية
		٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصري	
أسعار معلنة من مديري الصناديق	الثاني	٤ ٣١٨	٤ ٠٦٤	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
طرق تقييم أخرى	الثاني	٣٠ ١٠٦ ٠٢٨	٦٦ ٢٥٠ ٩٤٣	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أسعار معلنة في أسواق نشطة	الأول	٣ ٤٨٠ ٢٠٣	٥ ٩٣٥ ٤٩٢	استثمارات مالية متاحة للبيع

٢٩- الترتيبات المشتركة

طبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" والذي حل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) "حصص الملكية في المشروعات المشتركة" فقد تم الاعتراف بنصيب الشركة في أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الترتيب المشترك والذي يمثل ١% من شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار ضمن أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الشركة، هذا وقد تم تطبيق تلك المعالجة بأثر رجعي كما هو موضح بشكل أكثر تفصيلاً في إيضاح ٣٠. تمتلك الشركة ١% من شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار كما تمتلك الشركة التابعة شركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار ٤٩% من رأس مال الشركة المستثمر بها. وتتمتع الشركة وشركتها التابعة مع أحد البنوك بسيطرة مشتركة على الإدارات المرتبطة بالأنشطة للشركة المستثمر بها. ويبين الجدول التالي نصيب الشركة في أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الترتيب المشترك "شركة مصر بلتون لإدارة صناديق الإستثمار" والتي تم ادراجها ضمن القوائم المالية المستقلة للشركة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

جنيه مصري

٤٣ ٨٢٧

١٩١ ٨٢٨

٨٤ ٤٥٠

١٥ ٩١٥

١٢ ٢٠٥

(١١٧ ٥٤٦)

(٥ ٠٠٠)

٢٥٠

(١٨٠ ٩٢٩)

بنود المركز المالي

النقدية وأرصدة لدى البنوك

إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة (بالصافي)

عملاء

أرصدة مدينة أخرى

أرصدة دائنة أخرى

إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة ومشروعات مشتركة (بالصافي)

تأمينات لدى الغير

الأرباح المرحلة

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

جنيه مصري

٣٠٨ ٢٢٩	بنود قائمة الدخل
١٩ ٢٦٢	إيرادات أتعاب إدارة صناديق الإستثمار
٣٧ ٢٧١	إيرادات تمويلية
١٦ ٧٤٧	فروق تقييم عملات أجنبية
(٢ ٢٣٥)	إيرادات أخرى
(٢ ٨٧٥)	مصروفات نشاط
(٨٣ ٠٧٢)	أجور ومرتبآت وما في حكمها
	ضريبة الدخل الجارية

٣٠- تطبيق سياسة محاسبية جديدة

طبقا لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" وكما تم مناقشته في إيضاح (٢٩) فقد تم تعديل أرقام المقارنة لقائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وقوائم الدخل وحقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم عرض أرقام أول المدة لأرقام المقارنة في ١ يناير ٢٠١٥ للمركز المالي تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" لتعكس تغيير السياسة المحاسبية للاعتراف بحصة الشركة في الترتيبات المشتركة في قوائمها المالية المستقلة.

وفيما يلي تأثير تلك التسويات على القوائم المالية المستقلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	التعديلات	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	بنود المركز المالي
بعد التعديل	جنيه مصري	قبل التعديل	جنيه مصري
١٩٠ ٣٤٠ ٤٣٢	(٥٠ ٠٠٠)	١٩٠ ٣٩٠ ٤٣٢	استثمارات في شركات شقيقة وتابعة ومشروعات مشتركة
٢٨ ٨٥٠	٢٥٠	٢٨ ٦٠٠	تأمينات لدى الغير
٢١ ٥٥٧	٢١ ٥٥٧	--	عملاء
٢ ١٨٥ ٨٥٥	٤ ٧٤٧	٢ ١٨١ ١٠٧	أرصدة مدينة أخرى
٧٦ ٠٨٤ ٨٣٦	٢٠٥ ٠٤٦	٧٥ ٨٧٩ ٧٩٠	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة (بالصافي)
٣٠ ١١٠ ٣٤٦	١٥٤ ١٠٤	٢٩ ٩٥٦ ٢٤٢	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٧٢ ١٩٢ ١٠٩	٢٧ ٤٠٩	٧٢ ١٦٤ ٧٠٠	النقدية وأرصدة لدى البنوك
(١٩ ٣٨٥ ٩٩٨)	(١٨٩ ٢٨١)	(١٩ ١٩٦ ٧١٧)	الأرباح المرحلة
(٢ ٣٧١ ٥٥٨)	(١٧٣ ٨٣٢)	(٢ ١٩٧ ٧٢٦)	أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
بعد التعديل	التسويات	قبل التعديل	جنيه مصري	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
				بنود قائمة الدخل
٣٩٣ ٢٩٧	٣٩٣ ٢٩٧	--		إيرادات أتعاب إدارة صناديق الإستثمار
--	(٣١٤ ٣٩٦)	٣١٤ ٣٩٦		إيرادات توزيعات ارباح
٤ ٩٨٨ ٨٦٧	١٠ ٠٩٩	٤ ٩٧٨ ٧٦٨		إيرادات تمويلية
٥ ٣٨٨ ٣٩٨	٦٣٧	٥ ٣٨٧ ٧٦١		فروق تقييم عملات أجنبية
٩٥٠ ٢٥٤	٦ ٣٠٠	٩٤٣ ٩٥٤		إيرادات أخرى
(٢ ٦٠٤ ١٦٧)	(٢ ٤٤٥)	(٢ ٦٠١ ٧٢٢)		مصروفات نشاط
(١ ٨٩٨ ٩٤٣)	(١ ٨٣٥)	(١ ٨٩٧ ١٠٨)		أجور ومرتببات وما فى حكمها
(٥٩٦ ٧٥٨)	(٨٩ ٦٢١)	(٥٠٧ ١٣٧)		ضريبة الدخل الجارية

١ يناير ٢٠١٥		١ يناير ٢٠١٥		
بعد التعديل	التعديلات	قبل التعديل	جنيه مصري	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
				بنود المركز المالي
١١٦ ٧٦٩ ٤٧٨	(٥٠ ٠٠٠)	١١٦ ٨١٩ ٤٧٨		استثمارات في شركات شقيقة وتابعة ومشروعات مشتركة
٢٨ ٨٥٠	٢٥٠	٢٨ ٦٠٠		تأمينات لدى الغير
٢٧ ٢٣٦	٢٧ ٢٣٦	--		عملاء
٩٨٩ ٨٧٠	٢ ٤٦٩	٩٨٧ ٤٠١		أرصدة مدينة أخرى
٦٤ ٠٣٨ ٢٩٤	٢٨٤ ٨٠٧	٦٣ ٧٥٣ ٤٨٧		أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة (بالصافي)
٣٥ ٢٥٢	٣٥ ٢٥٢	--		إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٧٠٧ ٩٠٣	٧ ٠٧٥	٧٠٠ ٨٢٨		النقدية وأرصدة لدى البنوك
(٥٧ ٦٥٨ ٤٩١)	(١٨٧ ٢٤٥)	(٥٧ ٤٧١ ٢٤٦)		الأرباح المرحلة
(٢ ٠٤٢ ٦٨٧)	(١١٩ ٨٤٣)	(١ ٩٢٢ ٨٤٤)		أرصدة دائنة أخرى

٣١- الإرتباطات الرأسالية

بلغت قيمة الإرتباطات الرأسالية للشركة ٥ مليون جنيه مصري والتي تمثل باقى نسبة ٥٠% من قيمة الأعمال لتجهيزات المقر الجديد للشركة والجاري تنفيذه.

٣٢- أحداث هامة خلال السنة

بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦ أعلنت شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة ش.م.م أنها قد تقدمت بخطاب نوايا للأستحواذ على ١٠٠% من شركة سي أي كابينتال القابضة ش.م.م. وأعلنت شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة ش.م.م بتفويض شركة بلتون المالية القابضة ش.م.م لتكون الطرف المشتري في الصفقة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٦ تم الغاء الاتفاق مع البنك التجارى الدولى مصر والخاص بشراء ١٠٠% من أسهم شركة سي أي كابينتال القابضة ش.م.م وذلك لعدم اكتمال اجراءات الحصول على موافقة الجهات الرقابية.

بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٦ وافق مجلس إدارة الشركة علي تكليف لجنة الاثابة والتحفيز لبحث وتقييم واقتراح نظام للاثابة والتحفيز لعرضه علي مجلس الادارة تمهيدا للبدء في تنفيذه وفقا للقانون المصري وبعد للحصول علي الموافقات المطلوبة.

وبتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦ قرر مجلس إدارة الشركة القابضة الموافقة على الإستثمار في شركة Auerbach Grayson & Company بمبلغ قدره ٢٤ مليون دولار أمريكي وذلك بالاشتراك في زيادة رأسمال شركة Auerbach Grayson & Company مما سينتج عنه تملك المجموعة نسبة ٦٠% من رأسمال شركة Auerbach Grayson & Company.

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ وافقت الجمعية العامة لشركة بلتون المالية القابضة ش.م.م علي صفقة الاستحواذ علي نسبة ١٠٠% من شركة آرلب فاينانس بقيمة ٢٣ مليون جنيه مصري كما وافقت علي صفقة الاستحواذ علي نسبة ٧٠% من شركة خدمات المشاريع المتناهية الصغر (رفي) والتي تم تعيينها بواسطة المستشار المالي المستقل بقيمة ١٠٥ مليون جنيه مصري، هنا وجاري إتخاذ إجراءات موافقة الجهات الرقابية علي صفقه الإستحواذ على شركة خدمات المشاريع المتناهية الصغر (رفي) وحتى تاريخ القوائم المالية المجمعة لم يتم الحصول علي تلك الموافقة. كما وافقت الجمعية العامة علي زيادة رأس مال الشركة المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٢٨.٠٣١ ٢٣٨.٠٣١ جنيه مصري إلى ٣٢٨.٠٣١ ٩٥٨.٠٣١ جنيه مصري بزيادة قدرها مليار جنيه مصري موزعة على عدد ٥٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ٢ جنيه مصري للسهم من خلال دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، وبتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٦ تم الحصول علي موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قرر البنك المركزي للمصري تعويم العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية ليصل متوسط سعر الدولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٨,١٣ جنيه مصري أيضا قرر البنك المركزي المصري رفع معدل الخصم بمعدل ٣٠٠ نقطة.

٣٣- أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية المستقلة

بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧ تم موافقة الجهات الرقابية علي نشاط السمررة في الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية علي الإستحواذ علي حصة في شركة Auerbach Grayson & Company الولايات المتحدة الأمريكية. بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧ وافق مجلس إدارة الشركة علي شراء للدور ٣٣ و ٣٤ للشركة بأبراج النايل سيتي والتوصية بعرض الأمر علي الجمعية العمومية للشركة.

٣٤- تعديلات معايير المحاسبة المصرية

في تاريخ لاحق، قامت وزارة الاستثمار بإصدار قرار رقم (١٦) لعام ٢٠١٧ بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ بتعديل معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية والذي يحتوي علي إضافة معالجات محاسبية خاصة اختيارية للتعامل مع التأثيرات المترتبة علي تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية يطبق لمرة واحدة وقد اختارت إدارة الشركة عدم تطبيق التعديلات الواردة بالملحق المشار اليه.

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي